الجمهورية التونسية *** وزارة التربية	امتحان البكالوريـــــا دورة جوان 2012	الدورة الرئيسية

الشعبة : الاقتصاد والتصرّف	الاختبار : التاريخ والجغرافيا	الحصة : 3 س	الضارب : 2

يرجى من المترشح أن يستعمل في تحريره ورقتين منفصلتين إحداهما خاصة بالتاريخ والأخرى خاصة بالجغرافيا.

التاريـــــــخ

يختار المترشح أحد الموضوعيْن التالييْن

الموضوع الأول : دراسة نص

المجلس الملّي للحزب الدستوري الجديد والمطالب المنبثقة عنه

« إنّ المجلس الملّي* للحزب الحرّ الدستوري التونسي المجتمع في جلسة خارقة للعادة في 10 جوان 1936 بعد اطلاعه على النّشاط السّياسي للحزب خلال السّنوات الأخيرة.

وبعد النّظر في الظّروف السّياسية التي عرقلت وما زالت تعرقل هذا النشاط...

وثقة منه في الجبهة الشعبية بفرنسا حتى تساهم في إقامة نظام جديد قوامه الحرية والعدل في المستعمرات والبلدان الخاضعة للحماية...

يلاحظ :

1- أنّ تصريح الحزب الحرّ الدستوري بتاريخ 12 ماي 1933 يبقى ميثاق الحزب فلا تبديل ولا تغيير حيث أنّه يعبّر بصفة واضحة ومختصرة على أساس مذهبه.

2- أنّ تولّي الجبهة الشعبيّة في فرنسا والظّروف السياسيّة التي سبقته تحتّم على مسيّري الحزب أن يقدّموا كرّاسا يضبط الحدّ الأدنى من المطالب مستوحاة من مذهبه ذلك. وهي تمثّل في نظر الرّأي العامّ أوْكد ما ينبغي أن يمنح للشعب التونسي في هذه الفترة الدّقيقة جدّا حتى يتمّ إنقاذه من أزمة اقتصادية لم يسبق لها مثيل في سجلّات تاريخ تونس...

لذا فهو يطلب :

- منح الشعب التونسي ضمانات تشريعيّة ترمي إلى المحافظة على حقوقه في الميدان الاقتصادي ...
- منح التونسيين الحريّات العموميّة (حرّية الاجتماع والاشتراك وحرّية الصّحافة وحرّية الرّأي)...
- فتح الوظائف العمومية كلّها في وجه التونسيين ...
- بعث بلديّات منتخبة بطريقة الاقتراع العام ...
- تمكين التونسيين من التعلّم الإجباري.
- التعليم الإجباري للغة العربية في جميع المستويات وتوسيع نطاق هذا التعليم ...
- وضع حد للبؤس الذي يتخبّط فيه الريفيون ...
- تطبيق التشريع الاجتماعي و قانون الشغل الجاري به العمل في فرنسا على البلاد التونسية ...
- مقاومة الأزمة الاقتصادية بإنشاء صندوق للبطالة وتنفيذ مشروع الأشغال الكبرى بغية القضاء على البطالة.
- المساواة في المرتّبات والأجور بين الفرنسيين و التونسيين...»

ورد بكتاب تاريخ الحركة الوطنية التونسية، وثائق III، نشر دار العمل، الصفحات من 31 إلى 41.

* المجلس الملّي : أحد هياكل الحزب الدستوري الجديد.

أُدرس النص مستعينا بالسؤالين التاليين :

1) بيّنْ الظروف التي انعقد فيها المجلس الملّي للحزب الدستوري الجديد.
2) صنّف المطالب المنبثقة عنه و وضّح مضمونها .

الموضوع الثاني : دراسة وثائق

معاهدة فرساي وتداعياتها على ألمانيا

الوثيقة 1 : مقتطفات من معاهدة فرساي بتاريخ 28 جوان 1919

« البند 42 : يُحجّر على ألمانيا تعهّد أو بناء حصون ... على الضفة الغربية لنهر الرّاين وعلى الضفّة الشرقية على شريط عرْضُه خمسون كيلومترا.

البند 43 : كما يحجّر أيضا على ألمانيا... جمع قوّات مسلّحة بالمنطقة المذكورة بالبند 42 سواء بصفة مؤقتة أو بصفة دائمة.

البند 45: كتعويض عن تدمير مناجم الفحم بشمال فرنسا تتنازل ألمانيا بصفة مطلقة عن ملكيّة مناجم الفحم بحوض السّار لفائدة فرنسا ...

البند 51: تعود الأراضي التي ضمّتها ألمانيا سنة 1871 إلى السيادة الفرنسية بداية من هدنة 11 نوفمبر 1918.

البنود 80-81-87: تعترف ألمانيا باستقلال وبحدود النمسا... و تشيكوسلوفاكيا...وبولونيا...

البند 102: تعتبر مدينة دانتزيغ مدينة حرّة و توضع تحت حماية جمعية الأمم ...

البند 119: تتخلى ألمانيا عن مستعمراتها لفائدة أهم القوى المتحالفة ...

البند 160: يحدّد الجيش الألماني بمائة ألف رجل ...

البند 173: يتمّ إلغاء الخدمة العسكرية الإجباريّة بألمانيا ...

البند 231: تقرّ ألمانيا أنّها وحليفاتها مسؤولة عن كل الخسائر والأضرار التي لحقت بالحلفاء وشركائهم...

البند 232: تتعهّد ألمانيا بالتعويض عن جميع الأضرار التي لحقت بالسكان المدنيّين من دول الحلفاء وشركائهم ...»

ورد بكتاب التاريخ" للسنة الرابعة ثانوي، م.و.ب طبعة 2007، ص19، (بتصرف).

الوثيقة 2 : من مخلّفات معاهدة فرساي على ألمانيا حسب الأمير الألماني كرونبرنز (27 سبتمبر 1925)

« ...في رأيي أن السيّاسة الخارجيّة الألمانية لها في المستقبل ثلاثة أهداف:

أولا: إيجاد حل للمسألة الرينانية في اتّجاه مقبول بالنسبة لألمانيا.

ثانيا: حماية العشرة أو العشرين مليون ألماني الذين يعيشون تحت النّير الأجنبي.

ثالثا: تعديل حدودنا الشرقيّة واسترجاع دانتزيغ والممرّ البولوني وتعديل حدود سيليزيا العليا، وعلى أمد بعيد إعادة ضمّ النمسا إلى ألمانيا... »

المصدر السابق ص 122

الوثيقة 3 : من خطاب هتلر أمام قادة الجيش (فيفري 1933)

«...[من أهداف السياسة الخارجية الألمانية]مقاومة معاهدة فرساي، والبحث عن تحالفات، وإعادة بناء القوّة العسكريّة وإقرار الخدمة العسكريّة الإجباريّة. فعندما نمتلك هذه القوّة كيف يمكن توظيفها بعد ذلك ؟ ربّما يكون ذلك عن طريق غزو أسواق جديدة، ولكن ربّما أيضا، وهذا أفضل، عن طريق فتح مجال حيويّ جديد في الشرق...»

المصدر السابق، ص 123

أُدرس الوثائق مستعينا بالسؤالين التاليين :

1) صنّف بنود معاهدة فرساي محدّدا مضامينها ومبرزا مخلفاتها على ألمانيا .
2) بيّنْ دور هذه المعاهدة في تحديد السياسة الخارجية الألمانية في الثّلاثينات.

الجغرافيـــــا

يختار المترشح أحد الموضوعين التاليين

الموضوع الأول : مقال

الاتحاد الأوروبي قوة تجارية ومالية عالمية.

- بيّنْ مظاهر هذه القوّة.
- اِشرح دعائمَها.

الموضوع الثاني : دراسة وثائق

التنمية بالبلدان الأقل تقدما بالساحل الإفريقي

الوثيقة 1 : مؤشرات بشرية ببعض البلدان الأقلّ تقدّما بالساحل الإفريقي سنة 2010

المؤشرات / البلدان		السينغال	موريتانيا	بوركينا فاسو	النيجر
النّمو الطّبيعي للسّكان (%)		2,9	2,5	3,2	3,9
أمل الحياة عند الولادة بالسنة (2011)		55,5	57	52,5	48,5
حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام بالدولار (2010)		964	1096	590	383
متوسط نسبة الأمية لدى الكهول2005-2010 (%)		50,3	42,5	71,3	71,3
نسبة السكان الذين يعيشون على أراض متدهورة (%)		16,2	23,8	73,2	25
مؤشر التنمية البشرية سنة 2011	القيمة	0,459	0,453	0,331	0,295
	الرتبة ضمن 187 بلدا	155	159	181	186

المصدر : - برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية 2011

- ملامح العالم الاقتصادية، 2012.

الوثيقة 2 : مؤشرات اقتصادية ببعض البلدان الأقل تقدما بالساحل الإفريقي

البلدان / المؤشرات	السينغال	موريتانيا	بوركينا فاسو	النيجر
حاصل الميزان التجاري (مليون دولار) سنة 2009	-2695	-59	-1301	-735
قيمة الدين الخارجي (مليون دولار) سنة 2008	2861	1960	1681	966
حصة المساعدة من أجل التنمية من الناتج الداخلي الخام (%) سنة 2009	8	9,4	13,5	8,9

المصدر : - ملامح العالم الاقتصادية، 2012.

- برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية 2011.

الوثيقة 3 :

"تقدّر [المنظمة العالمية للأغذية والزراعة] أنّ ثمّة 15 مليون شخص على الأقل يواجهون خطر انعدام الأمن الغذائي في الساحل الإفريقي... وتشمل الأزمة الوشيكة 5,4 مليون نسمة في النيجر (35 ٪ من السكان) ونحو 1,7 مليون نسمة في بوركينا فاسو (10 ٪ من السكان) و850 ألف نسمة في السنغال (6 ٪ من السكان) و700 ألف في موريتانيا (22 ٪ من السكان)...

وتفسّر هذه الأزمة بتضافر جملة من العوامل من بينها الجفاف والهبوط الحاد في إنتاج الحبوب وارتفاع أسعار الغذاء ونقص علف الماشية وتراجع التحويلات المالية من العمال المهاجرين والتدهور البيئي والتشرّد[الناجم عن الصراعات في المنطقة] والفقر المزمن والمتفاقم..."

المصدر : بيان صحفي بتاريخ 9 مارس 2012، موقع منظمة الأغذية والزراعة

أُدرس الوثائق مستعينا بالسؤالين التاليين :

1) أبرز حصيلة التنمية بالبلدان الأقل تقدما بالساحل الإفريقي.
2) بين عوائق التنمية بهذه البلدان.